annd
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

التقرير السنوي 2013

قائمة المحتويات

4 **تقديم عضو مجلس الشبكة**

5 **تقديم المدير التنفيذي**

7 **حول الشبكة**

نشاطات الشبكة

9 **المسارات العالمية : الانخراط في السياسات الدولية تجاه المنطقة العربية**

- 9 • رصد تطوّر العلاقات العربية – الأوروبية وزيارة مدافعة للاتحاد الأوروبي
- 12 • زيارة رصد ومدافعة للولايات المتحدة
- 13 • زيارة رصد ومدافعة للمؤسسات المالية الدولية :
- 13 • صندوق النقد الدولي
- 14 • البنك الدولي
- 14 • البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية
- 16 • جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015
- 18 • حول سياسات التجارة والاستثمار
- 20 • أجندة فعاليّة التنمية

22 **المسارات الوطنية والاقليمية**

- 23 • المراجعة الدورية الشاملة
- 25 • سياسات الحماية الاجتماعية
- 27 • السياسات الضريبية في المنطقة
- 28 • بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية
- 28 • مشروع بناء الجسور
- 29 • بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في سوريا

31 **قائمة منشورات الشبكة**

32 **التقرير المالي**

صورة الغلاف: أحمد مروة

صور التقرير: ريان البتلوني - أحمد مروة

تقديم

آمنه الزعبي

عضو المكتب التنسيقي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

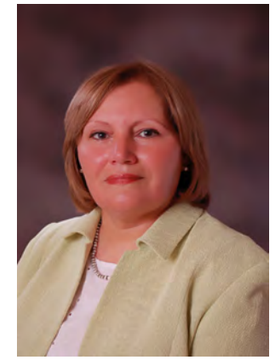

الزميلات والزملاء الأعزاء أعضاء شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية،

تحية محبة واعتزاز وتقدير،

أتشرف بتقديم كلمة افتتاحية لهذا التقرير الدوري السنوي الذي يتزامن مع المناخ العام الدقيق والحساس الذي يسود المنطقة العربية منذ سنوات، وعنوانه الحرية وكرامة المواطن وحقه في العدالة والعيش الكريم وضرورة تحقيق الدولة المدنية التي تحكمها قوعد الديمقراطية والنزاهة والالتزام بإرادة الشعب.

يأتي هذا التقرير على غرار التقارير السابقة الصادرة عن الشبكة، حيث يعكس جهدا رائدا ورائعا، ويبرز الدور المحوري الذي تقوم به الشبكة بالتشارك فيما بين أعضائها من منظمات وشبكات عربية في إطار دائرة واسعة من الأنشطة والفعاليات والمواقف.

لقد كانت ولا زالت التنمية العادلة والشاملة بكل أبعادها وركائزها من الديمقراطية وحقوق الإنسان، هدف الشبكة العربية وغايتها منذ التأسيس، وكان للشبكة وأعضائها شرف السبق والريادة في فتح جميع الملفات المؤجلة والشائكة المتعلقة بمواضيع التنمية والديمقراطية ودور المجتمع المدني، وما يواجه المنطقة من تحديات بنيوية وخارجية والتعامل معها بكل مسؤولية ومهنية واقتدار، من خلال رؤية ناضجة وموضوعية ودائرة واسعه من الاستراتيجيات والبرامج، التي تواكب احتياجات المرحلة والمنطقة بما تمر به من أحداث وتغيرات جوهرية تفضي الى التسليم بأنه لا خيار أمامنا سوى خيار التنمية الحقيقية، وأنه لا بديل عن الدولة المدنية الحديثة، دولة الحق والمواطنة وحكم القانون.

ان الشبكة العربية والمجتمع المدني، يسعيان الآن أكثر من أي وقت سبق، عظمة مسؤوليات المجتمع المدني وموقعه الهام والحقيقي في خارطة التغيير، الذي لا يمكن أن تمنحه اياه الحكومات المستبدة.

يعكس هذا التقرير بشكل واضح برامج الشبكة وأنشطتها، عبرالسنوات الماضية، وجلها يهدف الى بناء القدرات ورفع الوعي وتركيمه حول القضايا الأساسية، ودحض الوعي الزائف حول كثير من القضايا، وفتح حوارات جادة وعميقة مع الشركاء المحليين حول قضايا وأولويات المنطقة.

ويبرز التقرير كذلك المكانة المحورية والدور التأسيسي المهم الذي تؤديه مشاريع الشبكة من خلال مشاركة جميع أعضائها في مختلف هذه الأنشطة والبرامج الواردة في التقرير.

وأشير هنا بشكل خاص الى ما أنتجته الشبكة من أوراق موقف وأبحاث وتقارير رصد للحقوق المدنية والاقتصادية، والتي سدت الى حد كبير ما كانت تعانيه الساحة العربية من عجز وفجوات. وأضافت منشورات الشبكة الى أدبيات الفكر التنموي العربي ما يرسخ فكرا تنمويا جديدا ورؤية عربية تستوعب القيم الإنسانية في الديمقراطية والتنمية بشموليتها. كما أدت كل مساهمات الشبكة الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة دورا حاسما في تعبئة الوعي بطاقات فكرية وديمقراطية في مواجهة الاستبداد والتهميش.

وفي النهاية، لا يسعني إلا أن أتمنى أن تبقى الشبكة العربية فضاء رحبا ومساحة ديمقراطية تتسع لنا جميعا ولطموحاتنا في التغيير والبناء والريادة.

كما أتوجه لكم جميعا ولكل أعضاء الشبكة وشركائها بالشكر والتقدير على مساهماتهم الهامة في انجاح مشاريع الشبكة وبرامجها. وكل الشكر أيضا الى أعضاء المكتب التنسيقي والى المدير التنفيذي وأعضاء المكتب التنفيذي على الجهود الكبيرة والاستثنائية في متابعة وابداع كل هذه الانجازات.

واسمحوا لي أن أتوجه بكل معاني الاعتزاز والتقدير للمرأة العربية المناضلة وتضحياتها في سبيل التغيير من أجل الدولة المدنية والعدالة الاجتماعية. وأثمن ما تحقق في الدساتير المعدلة في كل من تونس ومصر، حيث استعادت التعديلات وخصوصا في تونس حقوق الفئات المهمشة والمقصاة تاريخيا، وكرست الحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة، الأمر الذي يعتبر حجر الزاوية في احداث ثقافة اجتماعية متحضرة.

تقديم

زياد عبد الصمد

المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

المساهمة في البحث عن النموذج التنموي الجديد

لقد عبرت الشبكة على أثر اندلاع ثورات الشعوب العربية وفي أكثر من مناسبة عن ضرورة أن تستمر هذه الثورات الى حين تحقيق كامل أهدافها. وحددت أهداف الثورات باقامة الدولة الوطنية والديمقراطية والتنموية، والاتفاق على عقد اجتماعي جديد يقوم على أساس إنجاز الاصلاحات الاقتصادية واعتماد السياسات الاجتماعية الملائمة التي تساهم في توفير أسسس النموذج التنموي الجديد والعدالة الاجتماعية، على أن يكون محورها المواطن وترتكز على المبادئ الدولية لحقوق الانسان.

وتقوم مساهمة الشبكة في هذا الجهد على ثلاثة محاور أساسية سنراها لاحقاً في هذا التقرير تتكرر في معظم النشاطات التي نفذتها خلال العام الماضي.

يركز المحور الأول على مستلزمات الانتقال بالاقتصادات العربية من الاقتصادات الريعية التي تعتمد على الاستثمار في القطاعات المالية والعقارية والتي ترتكز كذلك على الاستثمار في الموارد الطبيعية والمشتقات النفطية، نحو الاقتصادات المنتجة التي تقوم على الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة والقادرة على المنافسة في السوق العالمي والتي توفر فرصاً للعمل اللائق والموجهة الى السوق المحلية والاقليمية بدلاً من التركيز على التصدير. وهذا يتطلب دوراً أساسياً للدولة التي ترعى حواراً وطنياً شاملاً تساهم فيه مختلف الاطراف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وفي هذا السياق، عملت الشبكة على مواكبة سياسات التجارة والاستثمار لاسيما في المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف التي تشارك فيها الدول العربية المعنية، وسعت الى دراسة الانظمة الضريبية في البلدان العربية والى محاولة اقتراح الصيغ الملائمة لانظمة ضريبية تلائم احتياجات اعادة التوزيع، كما ركزت الشبكة على سياسات الحماية الاجتماعية كحق من حقوق الانسان في العيش بكرامة. وفي معرض عملها على هذه الامور، واكبت الشبكة الحوار مع المؤسسات والشركاء الدوليين لاسيما مع صندوق النقد الدولي والبنك الاوروبي للاعمار والتنمية والاتحاد الاوروبي.

أما المحور الثاني فيركز على مواكبة المسارات الدولية المعنية في قضايا التنمية، لاسيما الحوار الدولي الذي يدور حول خطة ما بعد 2015 بعد ان تبين ان الجهود التي بذلت خلال العقود الماضية لم تتمكن من تحقيق اهداف الالفية للتنمية. وفي هذا الحوار جدال حول الاسباب الفعلية الكامنة وراء هذا الفشل، وفي ذات الوقت، جاءت الازمة المالية والاقتصادية والمناخية العالمية لتعزز القول بان النظام المالي والتجاري والعلاقات الدولية القائمة حالياً تتحمل مسؤولية تفاقم التفاوتات على غير صعيد وبالتالي لا بد من التوجه نحو المسببات الاساسية لهذا التخلف بدل الالتهاء بالقشور.

وقد نظمت الشبكة لقاءات اقليمية لبلورة وجهات نظر المجتمع المدني حول هذه القضايا، وخلصت الى ضرورة الاتفاق على إطار

تنموي جديد يأخذ بالاعتبار حقوق الانسان كمرجعية لوضع مختلف السياسات، على أن تعتمد المقاربة الشاملة بدل التدخل القطاعي المجتزأ. كما شاركت الشبكة في اكثر من لقاء دولي واقليمي للبحث في تحديات التنمية وعلاقاتها بالآليات الدولية.

أما تركيز المحور الثالث فهو حول الآليات الدولية المتبعة لمساءلة الحكومات حيث تشكل آليات المراجعة الدورية الشاملة وآليات التشاور مع مختلف المنظمات الدولية لاسيما مع المفوضية والبرلمان الاوروبيين والمؤسسات المالية الدولية والاقليمية والمنظمات الدولية وجامعة الدول العربية فرصا للمساهمة في التعبير عن وجهة نظر المجتمع المدني من الالتزامات بالتوجهات الحقوقية والتنموية.

وهذا ما دفع بالشبكة الى الاهتمام بانشطة مجلس حقوق الانسان في جنيف وفي المناسبات التي نظمها الاتحاد الاوروبي في بروكسيل وفي غير مدينة اوروبية (برشلونة ولشبونة ومالطا ومرسيليا) لتفعيل مشاركة المجتمع المدني في مساءلة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

كل ذلك جاء نتيجة الاعتقاد الراسخ بان المجتمع المدني يلعب دوراً في انجاز المرحلة الانتقالية وفي حماية تنوع الآراء والافكار والمواقف، وفي المحافظة على المرجعية الحقوقية للسياسات وهذا ما سعت الشبكة اليه، أعضاء وشركاء وفي المكتب التنفيذي.

ولقد حقق الحوار خطوات متقدمة في اطار البحث عن النموذج التنموي الجديد، ولكن لن يصبح ذلك حقيقة ما لم يترجم في السياسات الوطنية المتبعة وفي المواقف والتوجهات الدولية الداعمة والمكملة، من هنا ستكون سنة 2014 استكمالا لهذا الجهد على أمل ان تبدأ خلالها مرحلة البحث التفصيلي حول البدائل المطلوبة للخروج من الازمة.

حول الشبكة

من نحن

إن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND) هي شبكة إقليمية تعمل في 11 دولة عربية، مع 7 شبكات وطنية و23 منظمة غير حكومية أعضاء. تأسست شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في العام 1997، وإتخذت من بيروت مقرا لمكتبها التنفيذي منذ العام 2000. إن تمكين منظمات المجتمع المدني، ومشاركتها لتؤدي دورا أكثر فعاليّة في مجال الرصد ورسم السياسات العامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية هو الهدف الرئيس الذي تسعى الشبكة إلى تحقيقه.

رؤيتنا

تتمثل رؤية الشبكة بقيام مجتمعات ديمقراطية مدنية فاعلة ومنتجة في المنطقة العربية، لتكون قادرة على التأثير في السياسات العامة والانفتاح على الثقافات والمجتمعات الأخرى والتفاعل معها. على أن تكون كرامة الأفراد وحقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محترمة ومصونة في هذه المجتمعات في إطار دولة القانون والمؤسسات حيث يعم السلام والأمن والاستقرار.

مهمتنا

إن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية شبكة مدنية ديمقراطية تسعى إلى تقوية المجتمع المدني وتمكينه وتعزيز قيّم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والتنمية المستدامة في البلدان العربية. وهي تعمل على تحقيق هذه الأهداف بتنظيم حملات الضغط والمدافعة للتأثير في صنع السياسات الإقليمية والوطنية في مجالات التنمية والتجارة والديمقراطية، بما ينسجم مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وحرية الفرد وكرامته، واحترام التعددية، والتوزيع العادل للثروة، والمحافظة على التراث الحضاري والثقافي للمنطقة وتحقيق الأولويات التنموية للمجتمعات المحلية.

للتواصل:
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
ص.ب.: 5792/14
مزرعة 2070 - 1105
بيروت ، لبنان
هاتف: 366 319 1 00961
فاكس: 636 815 1 00961
البريد الالكتروني:and@annd.org
الموقع الشبكي: www.annd.org;www.csr-dar.org

لائحة اعضاء مكتب تنسيق شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (2012) المنتخبين في الجمعية العمومية في 29-30 ايار/مايو 2012				
#	البلد	المنظمة	الاسم	البريد الاكتروني
1	البحرين	الجمعية البحرينية للشفافية	شرف الموسوي	sharaf115@gmail.com
2	مصر	الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية	مجدي عبد الحميد	cpe_eg@yahoo.com
3	العراق	رابطة المرأة العراقية	عايدة فوزي	aidafawzi2006@yahoo.com
4	الاردن	اتحاد المرأة الأردنية	امنة الزعبي	abisharatcenter@orange.jo
5	لبنان	تجمع المؤسسات الاهلية في جنوب لبنان	ماجد حمتو	tajamoh@inco.com.lb
6	لبنان	هيئة التنسيق الجمعيات الاهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية	قاسم عينا	kassemaina@socialcare.org
7	المغرب	الفضاء الجمعوي	مصطفى بوحدو	m.bouhaddou@gmail.com
8	فلسطين	شبكة المنظمات الاهلة الفلسطينية	منجد ابو جيش	monjed@pal-arc.org
9	السودان	المنتدى المدني السوداني	حسن عبد العاطي	h_abdelati@hotmail.com
10	تونس	الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات	وسيلة العياشي	ayachiwassila@yahoo.fr
11	اليمن	مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان	عز الدين الاصبحي	ezzadin4@gmail.com

المسارات العالمية : السياسات الدولية تجاه المنطقة العربية

الدافع والهدف:

إن للتغيّرات الحاصلة في البلدان العربية تأثيراتها على أجندات (الشركاء الدوليين) وأولوياتهم، ومنهم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والعديد من المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى.

لقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن مواقفه تجاه هذه المتغيّرات واستجاب لها بإصدار الاعلانات المشتركة بين مجلس اوروبا والمفوضية والبرلمان ما بين عامي 2011 و2013. تفاعلت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية مع هذه الاعلانات على التوالي وعملت مع مؤسسات مختلفة بغية تحديد موقف المجتمع المدني من المنطقة وتعميمه.

رصد تطوّر العلاقات العربية – الأوروبية وزيارة مدافعة للاتحاد الأوروبي

ركزت الشبكة على اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة (DCFTAs)، وعمل المؤسسات المالية الدولية[1]، وخطط العمل الوطنية والتقرير المرحلي لتنفيذ سياسة الجوار الأوروبي، فضلا عن زيارة المدافعة المباشرة للمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي في بروكسل.

في مواجهة الاضطرابات التي تعصف بالبلدان العربية التي تمر في مرحلة انتقالية، سعى الاتحاد الأوروبي إلى وضع سياسات تركز على تحسين العمليات الديمقراطية والنهوض بتحرير التجارة والاقتصاد. مع ذلك، رأت العديد من منظمات المجتمع المدني في المنطقة أن ثمة حاجة لتعزيز إتساق السياسات على نحو يخدم الديمقراطية والسلام والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. لذا فإن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وإستنادا إلى مبادئ الشراكة والمساءلة المتبادلة، عمدت إلى إثارة مخاوف هذه المنظمات وتوجيهها إلى صانعي السياسات المعنيين في الاتحاد الأوروبي.

خطط عمل سياسة الجوار الأوروبي (ENP) والتقرير المرحلي: تحديد أولويات الشراكة لا يعكس تطلعات الشعب

شاركت الشبكة في اللقاء التشاوري الأول حول إستراتيجية جنوب المتوسط في إطار الآلية الأوروبية للجوار، والتي تغطي فترة تنفيذ لست سنوات (2014 -2020). أشارت الشبكة وبعد قيامها بتحليل الوضع الراهن في منطقة جنوب المتوسط إستنادًا إلى اتجاهات التنمية الاقتصادية إلى أن هذه الاستراتيجية بالكاد تشدد على الحد من عدم المساواة أو على إعادة توزيع الثروة.

للاطلاع على النص الكامل للتقرير يُرجى زيارة الرابط التالي:

http://www.annd.org/english/data/latest/file.82.pdf

التقارير المرحلية لسياسة الجوار الأوروبي.

في ما يتعلق بالتقرير المرحلي لسياسة الجوار الأوروبي، أعدت الشبكة تقريرا تناولت فيه مجموعة الأولويات التي حددتها سياسة الجوار الأوروبي للبنان لعام 2013. ركزت فيه على واقع أن لبنان يواجه تحديات كبيرة وخطيرة نتيجة الوضع الاقليمي لا سيما بعد اندلاع الانتفاضات الشعبية وتصاعد النزاع المسلح في سوريا الذي أدى إلى تدفق اللاجئين بصورة متواصلة.

كذلك رفع أعضاء الشبكة وشركاؤها في مصر والأردن تقاريرا تناولت سياسة الجوار الاوروبي .

للاطلاع على التقارير يُرجى زيارة الروابط التالية:

- **لبنان:** http://www.annd.org/english/data/folders/155.pdf
- **مصر:** http://www.annd.org/english/data/folders/153.pdf
- **الأردن:** http://www.annd.org/english/data/folders/154.pdf

مدافعة مباشرة ومتواصلة في بروكسل: إثارة المخاوف التي تعتري منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية

التقى وفد من الشبكة مع مسؤولين من مفوضية خدمة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS) ومفوضية التوسع في ديسمبر/ كانون الاول، والتقوا أيضا مع مبعوث السلام الخاص للشرق الأوسط. شكلت الزيارة مناسبة لإثارة بعض الملاحظات المتعلقة بالجهود الرامية إلى تعزيز المشاركة المدنية، بما في ذلك المشاركة في مختلف جوانب تعاون الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية. علاوة على ذلك، سلط الوفد الضوء على الضرورة الملحة لمعالجة الحاجات التنموية الناشئة والملحة مع الاخذ بالاعتبار التفاوت في واقع الدول العربية. كانت الزيارة أيضا مناسبة لمناقشة القرار الهام الصادر عن مجلس اوروبا والداعي لمقاطعة المنتجات الصادرة من الكيانات الإسرائيلية وراء خط عام 1967، فضلا عن المبادئ التوجيهية الصادرة عن المفوضية تنفيذا لهذا القرار. شدد الوفد على أهمية تنفيذ القرار.

علاوة على ذلك ، نظمت الشبكة زيارة مناصرة ثانية للمؤسسات الأوروبية بالتعاون مع "شبكة التضامن الأوروبي نحو مشاركة شعبية متكافئة" (EUROSTEP) والمركز الوطني للتعاون من أجل التنمية (CNCD11.11.11) وبنك وتش (Bankwatch) من الرابع إلى الثامن من نوفمبر\تشرين الثاني 2013. وتألف الوفد من أعضاء وشركاء من ست دول عربية منها مصر ولبنان والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس. وقد عقدوا اجتماعات مكثفة مع مجموعات المجتمع المدني الأوروبي ومسؤولين من المفوضية الأوروبية، ودائرة العمل الخارجي الأوروبي، والبرلمان الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية. التقى الوفد أيضا مع رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان والمسؤولين في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في البرلمان الأوروبي.

في خلال الزيارة، نظمت الشبكة وشركاؤها الأوروبيين منتدى المجتمع المدني المفتوح ليوم واحد لإتاحة فرصة مناقشة آثار سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية. ضم المنتدى مسؤولين أوروبيين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني الأوروبية. ونظم شركاء مختلفون من منظمات المجتمع المدني الأوروبي طاولة مستديرة بحثت آلية الدمج التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي وجلسة مناقشة حول التعاون في مجال التنمية ودور الاتحاد الأوروبي.

علاوة على ذلك، شارك ممثلو الوفد في دورتين استثنائيتين في الجمعية الاوروبية المتوسطية مخصصتين للوضع في سوريا وحول وجهات نظر منظمات المجتمع المدني من التحول الديمقراطي.

إعداد ومتابعة هذه الزيارة انطوى على تطوير عدد من البيانات وتحليل نقدي حول سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية.

للاطلاع على نص البيان الخاص بالزيارة يُرجى زيارة الرابط التالي:

http//:www.annd.org/english/data/latest/file.131/pdf

إتفاقات التجارة الحرة: غلاف جديد للمقترحات القديمة وأوجه القصور في معالجة السياقين السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية

يواصل الاتحاد الاوروبي الترويج لاتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة على أنها أداة لتحقيق النمو الاقتصادي وجذب الاستثمار. مع ذلك، تعتقد شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أن هذه الوسيلة قد لا تضمن بالضرورة نجاح العملية الديمقراطية والسياسة العامة والسيادة الاقتصادية للدولة. بل أبعد من ذلك، ترى أن حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية غير مصونة بصورة ملائمة في إطار إتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة.

في هذا الصدد، وبمناسبة إطلاق المفاوضات حول إتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، أصدرت الشبكة بيانا وقعت عليه 16 منظمة (من المغرب والمنطقة). يشير التقرير بوضوح إلى أن هذه المفاوضات ستتضمن توسيع اتفاقية التجارة المبرمة حاليا بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، بالاضافة إلى خفض التعرفة الجمركية، والانظمة المتعلقة بتجارة الخدمات، وحماية المستثمر والاستثمار، وتحرير المشتريات الحكومية، والسياسة التنافسية وحماية الملكية الفكرية. ستشمل هذه المفاوضات مجالات تقع في صميم بنية القطاعات الاقتصادية الوطنية، وقد يكون لها تأثير مباشر في سياسة الدولة وقدرتها على تنظيم الاقتصاد بما ينسجم وأهداف التنمية الوطنية.

يُمكن الاطلاع على البيان الخاص بسياسات الاتحاد الأوروبي التجارية والاستثمارية على الرابط التالي:

http//:www.annd.org/english/data/latest/file.106/pdf

ساهمت الشبكة بالاجتماع الذي عقد في عمان في شباط 2013 بالتعاون مع مشروع دعم قدرات المجتمع المدني في دول جنوب الجوار الاوروبي؛ ناقش الاجتماع تحديات التنمية المستدامة من منظور المجتمع المدني في المنطقة والسياسة العامة في ضفتي البحر الأبيض المتوسط. تناول الاجتماع النموذج الاقتصادي وأثره على عدم المساواة والظلم الاجتماعي، فضلا عن الانتهاكات البيئية. كما ناقش مفهوم الاقتصاد الأخضر باعتباره فكرة جديدة يجري الترويج لها من قبل الاتحاد الأوروبي. وخلص المشاركون إلى أن

مفاوضات اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي: تعميق للتجارة أم تعميق لعدم المساواة ؟

إنطلقت الجولة الأولى من مفاوضات اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة بين المغرب والاتحاد الأوروبي في الرباط في 12 أبريل / نيسان 2013، والجولة الثانية في يونيو / حزيران 2013. يتمثل الهدف الوحيد لهذه الاتفاقات في توفير الحد الأقصى من الحماية غير المشروطة للمستثمرين الأوروبيين وإيجاد أسواق جديدة للشركات الأوروبية بصرف النظر عن الآثار التي ستترتب على الحقوق أو القضايا الاجتماعية والاقتصادية. تطالب منظمات المجتمع المدني بوقف هذه المفاوضات إلى حين وضع التقييمات المناسبة حول تأثيرها على الحقوق. فلا بدّ أن تستبعد هذه المفاوضات قطاعات الخدمات الأساسية والحاسمة التي تضمن تمتع المواطنين بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية ومنها: الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي والموارد المائية. يرى المجتمع المدني أن المخاوف الأشد إلحاحا التي تولدها هذه المفاوضات تتمثل في الافتقار إلى مقاربة إنمائية شمولية وفي أنها قد تؤدي إلى تعزيز عدم المساواة. ولعل الاستجابة الملائمة للثورات العربية تكمن في وضع نموذج جديد يسمح بسن سياسات إقتصادية ناجحة تؤدي إلى الحد من الفقر وانعدام المساواة وليس العكس.

المطلوب هو نموذج اقتصادي جديد مع التركيز على الإنتاجية والقدرة التنافسية وإعادة توزيع على أن يكون صديقا للبيئة.

التقرير الكامل منشور على: www.annd.org

- مساهمة الشبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية مكنت المنبر المدني الاوروموتوسطي من عقد الجمعية العامة من خلال تأمين وجود أغلبية الأعضاء. ناقشت الجمعية العامة التقرير المرحلي، المعد من قبل رئيس مجلس الإدارة، وتم في نهاية الاجتماع انتخاب مجلس إدارة جديد. حيث انتخبت الشبكة لرئاسة المجلس للسنوات 2014-2013.

زيارة رصد ومدافعة للولايات المتحدة

- شاركت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في برنامج زمالة منظمات المجتمع المدني الذي نظمته إثنتان من مؤسسات إتفاقية بريتون وودز هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العاصمة واشنطن من 6 إلى 11 أوكتوبر / تشرين الأول 2013. في خلال البرنامج، إلتقت الشبكة مديرين من صندوق النقد الدولي وممثلين عن البنك الدولي يعملون في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، وبحثت معهم رؤى هاتين المؤسستين حول مسار التنمية في المنطقة العربية. كما شاركت الشبكة أيضا في لقاء مفتوح بين منظمات المجتمع المدني وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وضم اللقاء رئيس البنك الدولي جيم كيم ومديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد وممثلين عن المجتمع المدني العالمي لمناقشة القضايا المتصلة بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الانمائية للالفية وضمانات البنك الدولي وقضايا الفساد والديون من بين غيرها من القضايا.

في أعقاب برنامج الزمالة، نظمت الشبكة زيارة مدافعة للعاصمة واشنطن بين 11 و 15 أوكتوبر / تشرين الأول. إلتقى وفد الشبكة الذي ضم ممثلين عن 8 منظمات من المجتمع المدني من 5 بلدان مختلفة في خلال هذه الزيارة العديد من الشخصيات وزار عددا من المؤسسات من بينها:

- الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID): أثار الوفد مخاوفه المتعلقة بشرطين من الشروط المسبقة للتمويل، وهما شرط مكافحة الارهاب ونظام التدقيق بالشركاء، وكلاهما يفتقران، بحسب الوفد، للاجراءات القانونية الواجبة وينتهكان الخصوصية وينفيان هدف العمل المدني.
- معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP)، بحث الوفد بصورة أساسية في تدخلات المؤسسات المالية الدولية في المنطقة العربية، موليا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تركيزا خاصا، وذلك في ضوء التوصيات المرفوعة إلى السلطات في المنطقة والمتعلقة بضبط الأوضاع المالية والقروض المحتملة الأخيرة الممنوحة إلى الحكومات التي تأوي لاجئين سوريين. علاوة على ذلك، تضمن اللقاء نقاشا حول اتفاقات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والبلدان العربية، ومن بينها المناطق الصناعية المؤهلة (QIZs)، وتأثيرها على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشعوب.
- مؤسسة أميركا الجديدة (NAF)، بالتعاون مع مؤسسة أميركا الجديدة نظمت الشبكة وشاركت في حدث عام تحت عنوان « السياسة الأميركية في العالم العربي: وجهات نظر المجتمع المدني ». ركز الحدث على تدخلات الولايات المتحدة في المنطقة العربية، لا سيما إمكانية التدخل العسكري الأميركي في سوريا (على اثر استخدام الاسلحة الكيميائية) وردة فعلها السلبية إزاء التغيرات السياسية في مصر.
- الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)، طرح الوفد المخاوف الرئيسة المتعلقة بالسياسة الخارجية الأميركية تجاه المنطقة، لا سيما تلك المتعلقة بسوريا ومصر والأراضي الفلسطينية، ومساعدات التنمية، والمعونة الأميركية، ومسألة الديون. في ما يتعلق بالديون، كانت القضية المطروحة الأشد إلحاحا التحقق من مصدر الاموال المنهوبة وحجمها. كما كانت أهمية الحقوق الاجتماعية الاقتصادية في التحديات الانمائية، وضرورة إنشاء نموذج إنمائي شمولي جديد لجدول أعمال ما بعد 2015 من المواضيع المحورية التي أبرزتها الشبكة.

لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الرابط التالي:

http://www.annd.org/english/data/latest/file/120.pdf

زيارة رصد ومدافعة للمؤسسات المالية الدولية

الدافع والهدف

تدرك شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أن تدخلات المؤسسات المالية الدولية وتحديدا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الاوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية تشجع على اعتماد نموذج مشترك يقوم على مزيد من التحرير ويعزز التكامل في الاقتصاد العالمي وتروج له. مع ذلك، ترى منظمات المجتمع المدني، والشبكة من بينها، أنه لا بدّ من إجراء تحول في النموذج لتعزيز مقاربة تشاركية تقوم على الحقوق وتركز على المواطن فضلا عن دور الدولة الانمائية. ولا بدّ من أن يقوم النموذج الجديد على اساس عقد اجتماعي جديد يستند إلى إطار إنمائي جديد يعزز القدرات الانتاجية وآليات إعادة التوزيع ويحقق العدالة الاجتماعية. كانت هذه القضايا الجوهرية التي طُرحت خلال الزيارة للعاصمة واشنطن.

علاوة على ذلك، شاركت الشبكة في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي التئم بين 5 و 12 أوكتوبر / تشرين الأول. وأتاح الفرصة أمام وفد الشبكة لطرح المخاوف المذكورة آنفًا والمتعلقة بسياسات المؤسسات المالية الدولية تجاه المنطقة.

أ. صندوق النقد الدولي (IMF)

نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية و شبكة العالم الثالث (TWN) بالتعاون مع المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومقره القاهرة ومبادرة حوار السياسات في جامعة كولومبيا في نيويورك حدثا تحت عنوان " من الثورات العربية إلى الاتجاهات التقشفية العالمية " في 20 ابريل / نيسان، وذلك على هامش الاجتماعات الربيعية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وكان هذا الحدث مناسبة لتسليط الضوء على ديناميات دور صندوق النقد الدولي في المنطقة العربية والتحديات التي يواجهها، وذلك في سياق الثورات الشعبية المتواصلة التي تطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتحويل نموذج التنمية الوطنية، وربطه بموجات التقشف التي تجتاح أوروبا والولايات المتحدة ومناطق أخرى.

لمزيد من المعلومات حول الاجتماع يُرجى زيارة الرابط التالي:

http://www.annd.org/english/data/folders/126.pdf

في ما يتعلق بالوفد الذي قام بزيارة للعاصمة واشنطن، فقد طرح أعضاؤه مسألة توصيات الصندوق بشأن رفع الدعم الحكومي في البلدان العربية عن المواد الغذائية والمشتقات النفطية، والهدف المعلن من جراء ذلك الحد من عجز الخزينة الناجم عن الانفاق المتزايد لا سيما خلال العملية الانتقالية. وفي كثير من الأحيان تُرفع هذه «التوصيات» لتغطية المتطلبات الأساسية لأي قرض أو دعم من صندوق النقد الدولي.

نظَم إجتماع مع المدير الاداري لقسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي الدكتور عدنان مزراعي، حيث خضعت السياسات التقشفية في المنطقة العربية لمناقشات مكثفة.

وعقدت الشبكة أيضًا إجتماعين: الأول بالتعاون مع شبكة العالم الثالث، وكان اجتماعاً موازيا كُرس لبحث قضايا الأجور والضرائب والإعانات في المنطقة العربية، شارك فيه مارتن سيريسولا مساعد مدير قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي. ونُظم الاجتماع الثاني بالتعاون مع فريق العمل في الشرق الأوسط (مؤسسة أميركا الجديدة)، ووفر مساحة لمناقشة سياسات صندوق النقد الدولي المتعلقة

برفع الدعم عن الغذاء والبترول في البلدان العربية. حضر هذا الاجتماع كارلو سدارليفيج، رئيس بعثة صندوق النقد الدولي في العراق. وجرى البحث في آثار هذه السياسات على التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعلى الوضعين السياسي والأمني على المدى القصير.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على محضر الاجتماع المتوفر على الرابط التالي:

http://www.brettonwoodsproject.org/2013/10/sub-sidy-reform-arab-countries-reflection-imf-recom-/mendations

ب . البنك الدولي

عقد وفد شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية إجتماعا مع إنغر أندرسون، نائبة رئيس صندوق النقد الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تطرق الممثلون في خلاله إلى مسألتين أساسيتين. تناولت القضية الأولى الديون الممنوحة للأردن وإمكانية تقديم قروض للبنان من أجل دعم ميزانية الانفاق المخصصة للاجئين السوريين. بأي حال، وفي ظل تزايد تدفق اللاجئين السوريين، شدد وفد الشبكة على ضرورة تقديم المساعدة والدعم المباشرين عوضا عن منح القروض التي ستفاقم مديونية هذه البلدان. وتمحورت القضية الثانية حول قيام البنك بإعادة النظر في سياسات الضمانات التي يعتمدها. وفي هذا الخصوص، سُئلت إنغر اندرسون عن مدى إدراج البنك لحقوق الإنسان في سياسته الجديدة بما يتواءم والمطالب المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان.

كما شارك وفد الشركة في إجتماع مع جوناثان والترز، مدير البرامج الاقليمية في البنك الدولي. ناقش الوفد قضيتين أساسيتين، متطرقا في المقام الأول إلى الدور الانتقالي للصندوق في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا الذي أُنشيء ضمن إطار شراكة دوفيل. وعلى نحو أكثر تحديدًا، إن كان هذا الصندوق يتمتع بأي قيمة مضافة مقارنة بالمؤسسات المالية الدولية المماثلة إذ أن تجربة المنطقة مع هذه الصناديق لم تكن مثمرة في الأمس القريب. أما القضية الثانية التي طرحت فتتعلق بشفافية هذا الصندوق وموافقته على السماح لمنظمات المجتمع المدني بوصفها من أصحاب المصلحة بالمشاركة في المفاوضات مع الحكومات، وإن كان هناك أي شروط في مجال السياسة ترافق القروض والمساعدة التي يقدمها الصندوق.

البيان الخاص بقروض البنك الدولي متوفر على الرابط التالي:

http://www.annd.org/english/data/latest/file/123.pdf

ج-البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار

بموازاة شراكة دوفيل، شرع كل من البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في تمويل عدد من المشاريع في المغرب والأردن وتونس ومصر. مع ذلك، فإن المساهمة الحقيقية للتدخلات الحالية في تحقيق تطلعات التنمية لشعوب المنطقة عن طريق ضمان الاستدامة وآثارها في خلق فرص عمل والحد من الفقر لا تزال قضية إشكالية. وفي هذا الصدد، وجهت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بالاشتراك مع الأعضاء والشركاء الدوليين (بنك وتش) رسائل مدافعة إلى المسؤولين للمطالبة بالمزيد من الايضاحات. كما قدمت الشبكة أيضا التوصيات ذات الصلة لا سيما المتعلقة بالسياسات التي ينتهجها كلا المصرفين في دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) مشيرة إلى أن الإشكالية التي تطرحها هذه الشراكات تكمن في تخلي القطاع الخاص عن هذه الشراكة، ومن ثّم نقل العبء إلى القطاع العام وخلق أثر سلبي على ميزانية الدولة حيث يُمكن إستخدام التمويل لأغراض التنمية. وأعدت الشبكة أيضا بيانا تناولت فيه السياسة البيئية للبنك، والسياسة الاعلامية وآلية تقديم الشكاوى المتعلقة بالمشاريع.

للاطلاع على البيان الخاص بتدخلات البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية:

http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/join_statement__0.pdf

للاطلاع على البيان الخاص بالسياسة البيئية والاجتماعية والسياسة الإعلامية وآلية تقديم الشكاوى التي يعتمدها البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية:

http://www.annd.org/english/data/folders/172.pdf

إعتمدت الشبكة مقاربة قطاعية في عملية رصد عمل هذين المصرفين ومشاركتهما. كانت القطاعات الرئيسة المتوفرة في هذه الحالة تلك التي تملك الجزء الأكبر من إستثمارات المصرفين، وهي القطاع المالي والشركات الصغيرة والمتوسطة والطاقة والأعمال التجارية الزراعية والتغيّر المناخي. وتهدف الشبكة من وراء ذلك إلى رصد الأثر المترتب عن هذه التدخلات على التنمية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية بالمعنى الأوسع. ولتحقيق هذه الغاية، بدأت الشبكة بصياغة مسودة أوراق تحليلية تتناول كل من القطاعات التي سبق ذكرها.

يُمكن الاطلاع على الرسائل التي وجهتها الشبكة إلى مسؤولي البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية على الروابط التالية:

رسالة إلى البنك حول مشروع شركة المصفاة المصرية – مايو \ أيار 2013

http://www.annd.org/english/data/latest/file/101.pdf

رسالة إلى البنك حول مشاريع الأردن – يونيو \ حزيران 2013

http://www.annd.org/english/data/folders/130.pdf

رسالة إلى البنك حول مشاريع المغرب – يونيو \ حزيران 2013

http://www.annd.org/english/data/folders/131.pdf

رسالة إلى البنك حول مشروع مصر – ابريل \ نيسان 2013

http://www.annd.org/english/data/folders/132.pdf

جدول أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥

الدافع والأهداف

في ما يخص خطة ما بعد عام 2015، لم تقتصر حملة المدافعة التي نظمتها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وآراؤها على أهداف وأغراض محددة، إنما عالجت أيضًا الاطار الذي نُحت جدول الأعمال في ظله ببراعة. في الواقع، لقد حرصت الشبكة في كافة الأنشطة المتصلة بما بعد عام 2015 على تأكيد الحاجة لقيام نموذج جديد للتنمية يتمحور حول المواطن وخلق اتساق بين تنفيذ السياسات ومبادئ حقوق الانسان والديمقراطية.

لقد قادت الشبكة الحوار العالمي وشاركت في المنتديات الدولية بهدف رسم إطار التنمية لما بعد عام 2015. وتؤمن الشبكة أنه يتعين على البلدان النامية وجميع أصحاب المصحلة لا سيما المجتمع المدني المشاركة في المناقشات المتصلة بإطار التنمية وذلك بغية ضمان أخذ مطالبها بعين الاعتبار وبطريقة مناسبة. علاوة على ذلك، ترى الشبكة أن جدول اعمال التنمية لا ينبغي أن يكون موجهًا نحو هدف محدد أو إعادة صياغة للأهداف الانمائية للألفية. إنما يجب عوضا عن ذلك سنّ شراكة دولية تعزز البيئة التمكينية العالمية، وتعيد تعريف أهداف التنمية وآليات الحكم في المؤسسات الدولية. فضلا عن ذلك، تمحورت حملة المدافعة التي قامت بها الشبكة في هذا الخصوص حول: إعادة النظر في الهيكليات الدولية للتجارة والاستثمار، وتحقيق العدالة الاجتماعية بتبني سياسات إعادة توزيع منصفة وأيضا دور القطاع الخاص كجهة فاعلة معنية بالتنمية.

انجازات الشبكة في هذا المجال خلال عام 2013

1. اجتماع تشاوري إقليمي بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) حول خطة ما بعد 2015.

عقدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية إجتماعا تشاوريا اقليميا في مقر الاسكوا في بيروت في 15 مارس / آذار 2013. وضم الاجتماع 40 مشاركا من ممثلي منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية في 9 بلدان عربية (لبنان ، والأردن، والعراق، ومصر، والمغرب، وتونس، وفلسطين، واليمن ، والسودان) فضلا عن ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات المعنية بالتنمية. وأصدر المجتمعون إعلانا يتناول الاطار المفاهيمي لجدول أعمال وعملية ما بعد عام 2015 . وركز الاعلان من بين أمور أخرى على ضرورة مراعاة جدول الأعمال لخصوصيات البلدان عندما تتعلق المسألة بأهداف التنمية ودور الدولة. وتشمل فعاليات متابعة هذا اللقاء التشاوري: المشاركة في لقاء تشاوري ثانٍ نظمته الاسكوا، وفي مؤتمر دولي حول جدول أعمال ما بعد 2015، وبرنامج حواري على شاشة محطة عربية، فضلا عن نشر هذا الاعلان ومتطلباته والترويج له في كافة الاحداث الآنفة الذكر.

http://www.annd.org/english/data/post/file/7.pdf

2. لقاء تشاوري إقليمي نظمته لجنة الاتصال العامة في الأمم المتحدة

شاركت الشبكة في مؤتمر دائرة الأمم المتحدة للاتصال مع منظمات غير الحكومية (UN-NGLS) التشاوري بالاتصال عن بعد الذي عقد في يوليو\ تموز 2013 وضم ممثلين عن 15 شبكة من شبكات المجتمع المدني الاقليمية من 9 بلدان عربية. كان هذا اللقاء التشاوري واحدا من سلسلة لقاءات تشاورية نظمتها دائرة الاتصال حول خطة ما بعد 2015. كان الهدف الملموس من هذا المؤتمر مناقشة التقارير الأربعة التي رُفعت مؤخرا إلى الأمين العام حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 وتقديم مساهمات تحليلية. كان التقرير المعد حول المؤتمر شاملا ويتضمن مجموعة واسعة من الآراء حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 ويعكس وجهات نظر المشاركين. تناول التقرير من بين أمور اخرى مسألة إعادة التوازن إلى علاقات القوة من اجل تحقيق العدالة، أي إعادة النظر في أطر التجارة والاستمثار، والهدف الثامن الخاص بإنشاء شراكة عالمية من اجل التنمية، والالتزامات الخارجية

للدول، والتمويل، والتسليح، ونقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية.

للاطلاع على النص الكامل لتقرير دائرة الاتصال (UN-NGLS)، الذي يتضمن مساهمة شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية يُرجى الضغط على الرابط التالي:
http://bit.ly/2015RegionalConsultation

3. مساهمة الشبكة في الحدث الجانبي الذي عقد على هامش الجمعية العامة للامم المتحدة لمتابعة الجهود المبذولة من اجل تحقيق الأهداف الانمائية للألفية

دُعيت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ممثلةً بمديرها التنفيذي للمساهمة في إطلاق تقرير دائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية حول المشاورات الاقليمية لما بعد عام 2015 في 25 سبتمبر / أيلول. ركزت المساهمة على موضوعين رئيسين: الاطار العام للتنمية وعلاقة السلام والأمن بأغراض التنمية.

لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الرابط التالي:
http://www.annd.org/english/data/post/file/13.pdf

4. موقف الشبكة إزاء تقرير الأمين العام حول ما بعد 2015

رحبت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بالتقرير الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة وانضمت إلى الدعوة العامة بتأمين حياة كريمة للجميع، لا سيما في ضوء التطورات الأخيرة التي تشهدها المنطقة العربية وتداعيات الأزمات العالمية على الجهود المبذولة لتلبية هذه الأهداف وتحقيقها. ودعمت الشبكة الدعوة التي وجهها الأمين العام في التقرير قائلة « إن السعي في العالم من أجل الكرامة والسلام والرخاء والعدالة والاستدامة وإنهاء الفقر قد بلغ مرحلة ملحة غير مسبوقة» . للاطلاع على النص الكامل لموقف الشبكة:
http://www.annd.org/english/data/latest/file/105.pdf

5 .موقف الشبكة من تقارير الفريق الرفيع المستوى

نُشر تقرير الفريق الرفيع المستوى في 30 مايو/ أيار. وترى الشبكة أن هذا التقرير يمثل إختلافا في المقاربة المعتمدة تجسد في التحوّل عن وضع الأهداف الانمائية للألفية السابقة وتعكس عملية أكثر شمولية تبلورت في المشاورات التي أجريت والمداخلات الواردة من أصحاب المصلحة المختلفين. كما تلاحظ أيضا عددا من الجوانب الايجابية ومنها على سبيل المثال لا الحصر: العالمية، والهدف المستقل للمرأة والترابط بين البيئة والتنمية. بأي حال، إن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية تضم صوتها إلى الأصوات الأخرى التي تطالب الأمين العام للأمم المتحدة بتجاوز تقرير الفريق الرفيع المستوى وضمان عدم فشل عملية ما بعد 2015 في معالجة الأسباب البنيوية التي تعوق التنمية المستدامة والتي تقدم « الاطار الجديد للتنمية » .

للاطلاع على موقف الشبكة من تقارير الفريق الرفيع المستوى، يُرجى زيارة الرابط التالي:
http://www.post2015hlp.org/wp-content/uploads/2013/07/ANND-reaction-to-HLP-report.pdf

http://www.annd.org/english/data/latest/file/105.pdf

6. مساهمة الشبكة في تقرير كريستيان ايد (Christian Aid) : « العالم الذي نرغب برؤيته : آراء حول ما بعد 2015 »

نشرت كريستيان إيد تقريرًا في سبتمبر/ أيلول 2013 تناول سبل معالجة القضايا المرتبطة بجدول اعمال ما بعد 2015 . ساهمت الشبكة العربية في هذا التقرير بإعداد مقالة ركزت على جدول أعمال ما بعد 2015 إستندت إلى غياب الرابط بين النمو الاقتصادي والتنمية المتأصل في الأهداف الإنمائية للالفية. كما سلط التقرير الضوء على نقطة جوهرية ألا وهي الترابط بين السلام والتنمية.

للاطلاع على التقرير يُرجى زيارة الرابط التالي:
http://www.annd.org/english/data/post/file/11.pdf

في سياق العمل على أجندة التنمية لما بعد 2015، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا اجتماعا اقليميا متصل بهدف التنمية المستدامة. ساهمت الشبكة في احدى

الجلسات وقدمت وجهة نظر المجتمع المدني من هذه العملية.

7 .المشاركة بنشاطات اخرى:

كان لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية مشاركة فعالة في منتديين اقليميين نظم الأول من قبل المكتب الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والثاني من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (في عمان). وشكلا مناسبة للتحضير للاجتماع الرفيع المستوى المنوي عقده في شهر مايو ولقمة الامم المتحدة حول اجندة التنمية لما بعد 2015 (والذي سيعقد في سبتمبر).

نظمت كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وصندوق الأمم المتحدة للبيئة و جامعة الدول العربية " المنتدى الاقليمي العربي الرفيع المستوى" في دبي بمشاركة المجتمع المدني. ناقش المنتدى وتبنى بيان يعكس الاهتمامات العربية؛ شدد البيان على أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني.

كما ونظمت كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وصندوق الأمم المتحدة للبيئة و جامعة الدول العربية منتدى عربي استشاري لأصحاب الشأن في تونس سابقا لاجتماع مجموعة العمل. شكل المنتدى مناسبة لمناقشة النتائج الأساسية للتقرير المرحلي الإقليمي حول اهداف الألفية. سلط التقرير الضوء على القصور في تحقيق الأهداف المتصلة بالفقر، والعمالة و المساواة بين الجنسين. وأوصى المنتدى بضرورة تبني نموذجا جديدا يؤمن انتاجية اقتصادية وإعادة توزيع عادل. للمزيد:

http://css.escwa.org.lb/SDPD/3248/finalreport.pdf

حول سياسات التجارة والاستثمار

الدافع والأهداف

تدرك شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أن فوائد الاندماج في الاقتصاد العالمي تعتمد على الشروط التي يتم بموجبها هذا الاندماج. وبصورة أكثر تحديدًا، أظهرت سياسات التجارة والخيارات المتبعة في المنطقة العربية أنها لم تنتج حتى الآن آثاراً إنمائية نحن في أمس الحاجة إليها. ونتيجة لذلك، سعت الشبكة إلى تسليط الضوء على أهمية الاتفاقات التجارية وتزويد منظمات المجتمع المدني المحلية بالأدوات اللازمة للقيام بحملات مدافعة في مجال سياسات التجارة والاستثمار التي تراعي بالكامل حقوق الانسان وتدعم رؤية إقتصادية طويلة الأمد تهدف إلى زيادة الانتاج، وتعزيز التصنيع، وفرص العمل اللائق، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

الانجازات في هذا المجال خلال عام 2013

الاجتماع الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي: إن منظمة التجارة العالمية ومنذ تأسيسها في عام 1994 تسنّ دائما مجموعة من القوانين التي تخدم مصلحة الدول الصناعية وأرباح الشركات، وتضعف الدول النامية في الوقت عينه. إن إتفاقات منظمة التجارة العالمية مع البلدان النامية عموما ولا سيما البلدان العربية قد بثت الفوضى في صفوف العاملين في قطاع التصنيع، والمزارعين في القطاع الزراعي، وفي البيئة. في هذا الإطار، شاركت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في ورشة عمل تحضيرية من تنظيم شبكة «عالمنا ليس للبيع» (OWINFS) سبقت إجتماع منظمة التجارة العالمية في بالي . وكان الهدف منها مناقشة إستراتيجية التصدي لتوسع منظمة التجارة العالمية بغية التقليل من تأثيرها السلبي على مسار التنمية في البلدان النامية. علاوة على ذلك، كانت الشبكة ضمن منظمات المجتمع المدني المعتمدة في المؤتمر الوزاري الذي عقد في بالي في ديسمبر/كانون الثاني 2013. ولما كانت الشبكة جزءا من شبكة « عالمنا ليس للبيع» فقد إجتمعت إلى اعضاء وفود الدول النامية مثل الهند والنيبال ونقلت مخاوف هذه البلدان لا سيما المتعلقة بقضايا معينة خضعت للنقاش في بالي. كذلك نظّمت منظمات المجتمع المدني أيضا على هامش الاجتماع الوزاري جلسات لتعريف المنظمات بالمفاوضات الجارية.

البيان الخاص بالاجتماع الوزاري متوفر على الرابط التالي:

http://www.annd.org/english/data/wto/file/23.pdf

سياسات التجارة والاستثمار في مسارات الأمم المتحدة: على صعيد آخر، كانت قضايا التجارة والاستثمار حاضرة بقوة في كافة منشورات الشبكة وخطاباتها. في الواقع، لقد نُشر العديد من البيانات التي حظيت بالتأييد والدعم. وبصورة أكثر تحديدا، تضمن تقرير دائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية من المنطقة العربية (الذي أُعد في أعقاب المؤتمر التشاروي عن بعد) فصلًا كاملا عن البنية العالمية للتجارة والاستثمار . علاوة على ذلك ، ركّزت مداخلة الشبكة خلال اجتماع الفريق الرفيع المستوى حول جدول أعمال ما بعد 2015 على النظام التجاري المتعدد الأطراف، وإنتشار إتفاقات التجارة الحرة ومعاهدات الاستثمار الدولي وإعادة تصميم التعاون والاندماج الإقليميين. وشكّلت القضايا البيئية واحترام حقوق الانسان حجر الزاوية في كل واحدة من هذه المواضيع.

كما نظمت الشبكة ايضا بالتعاون مع الراصد الاجتماعي (So-cial Watch) نشاطات خلال انعقاد المنتدى الاجتماعي العالمي ركّز على إعادة النظر في نماذج التنمية المعمول بها في المنطقة العربية وذلك في اعقاب الثورات الشعبية. إستند البحث إلى ركيزتين أساسيتين وهما :

1. المشاكل التي تواجهها البلدان العربية مع الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية في ما يتعلق بالاتفاقات التي تدعو إلى تعميق التحرير وفتح الاسواق. إن هذه الاتفاقات تترك أثار سلبية مباشرة على التنمية في البلدان العربية وايضا على الحيز السياساتي للتنمية. لذا، لا بدّ أن نتفاعل مع بقية العالم باعتماد التحرير الاستراتيجي والتدريجي، إنما ليس عبر التجارة الحرة التي يدعو إليها كل من الاتحاد الوروبي والولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. علاوة على ذلك ، يجب السماح للدول العربية أن تحذو حذو الدول المتقدمة التي تعتمد إعتمادا كبيرا على التصنيع والتحرير التدريجي في مسارها نحو التنمية.

2. الحاجة لإعادة التفكير في المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية، لا سيما تلك المتعلقة بتجارة الخدمات وتجارة المنتجات غير الزراعية. يجب أن تعكس المفاوضات أيضًا إحتياجات البلدان النامية في حقها في التقدّم والنمو.

لمزيد من المعلومات الخاصة بهذه النشاطات، يُرجى زيارة الرابط التالي:

http://www.socialwatch.org/sites/default/files/WSF2013-SW-Activities-eng.pdf

المخاوف المتعلقة بالاتحاد الأوروبي: في أواخر عام 2011، أجاز مجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي ببدء مفاوضات التجارية مع مصر والاردن والمغرب وتونس، ترمي إلى إنشاء مناطق إتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة. منذ ذلك الحين، إنخرطت الشبكة في عملية رصد لهذه المفاوضات ومن ثمّ المشاركة في جهود المدافعة. فقد نظم « الفضاء الجمعوي» العضو في الشبكة لقاء تشاوريا إقليميا موسعا لبحث الآثار المترتبة عن إتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي على المغرب. وطرحت الشبكة كافة القضايا والنتائج والتوصيات التي انبثقت عن هذا اللقاء خلال زيارة المدافعة لبروكسل.

بالاضافة إلى ذلك، نشرت الشبكة دليلا من إعدادها حمل عنوان «مساءلة السياسات ، دليل مرجعي لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» . يتناول جزء أساسي من الدليل آثار تحرير التجارة على هذه الحقوق . كما إنتهت الزميلة كندة محمدية من إعداد ورقة بحثية بعنوان « مشورة صندوق النقد الدولي للبلدان العربية حول التجارة والاستثمار: مقاربات وتداعيات» ، على أن يُنشر في عام 2014. وتأتي هذه الورقة ضمن سلسلة من الدراسات التي تتناول صندوق النقد الدولي والقضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار.

أجندة أعمال فعاليّة التنمية

الدافع والهدف

ليست فعاليّة المعونة في المنطقة مجرد موضوع يزداد أهمية وحسب ، بل هو يمثل حجر الزاوية لتحقيق أهداف الثورات وبناء مستقبل ديمقراطي. ولا بدّ أن يرافقها مقاربة تشاركية تلعب فيها منظمات المجتمع المدني دورا مركزيا في رسم السياسات. إذ تعد القيمة المضافة التي تجلبها منظمات المجتمع المدني، أي مقاربة حقوق الإنسان وإحترام المعايير الدولية في الجهود الإنمائية، أمرا أساسيا.

بناء عليه، وفي إطار متابعة المكاسب في مجال السياسة التي تحققت في باريس وأكرا وبوسان، وبصفتها جزء لا يتجزأ من شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعاليّة التنمية، شاركت الشبكة في عملية وضع جدول أعمال عالمي جديد مع تركيز خاص على:

- حملة مدافعة من أجل فعالية التنمية في سياسة التعاون الانمائي والممارسة الأمر الذي يتطلب تحقيق تعميم مراعاة مقاربة حقوقية ديمقراطية تشاركية ، وعدالة اجتماعية وبيئية، والاستدامة، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق، والتغيّر المستدام، وإحلال السلام وإرساء الأمن.

- حملة مدافعة من أجل تحقيق البيئة التمكينية للمجتمع المدني بوصفه جهة فاعلة مستقلة في التنمية.

انجازات الشبكة في هذا المجال خلال عام 2013

تماشيا مع أهداف شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، نظمت الأخيرة بالتعاون مع شراكة منظمات المجتمع المدني من اجل فعاليّة التنمية إجتماعين شبه إقليميين على التوالي أحدهما في غزة – فلسطين (3 و4 يونيو/حزيران) والثاني في تونس (29 و30 يونيو/حزيران) بالاضافة إلى مؤتمر إقليمي في اربيل – العراق في 22 يونيو/ حزيران. وساهم في تنظيم هذه الأنشطة الثلاثة شركاء محليون من منظمات المجتمع المدني وهم: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في غزة، وجمعية الأمل العراقية بالتعاون مع برلمان إقليم كردستان والمركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح في العراق وأخيرا الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات في تونس.

إستنادًا إلى الاجتماعات الاقليمية وشبه الاقليمية وبهدف صياغة خطة عمل إقليمية، شاركت الشبكة في عملية رسم الخرائط. شملت العملية إعداد دراسة استطلاعية بغية تقييم الاحتياجات وتحديد الأولويات وجمع المعلومات الخاصة بالبلد المشارك في عملية فعاليّة التنمية في المنطقة العربية. نُشرت الدراسة على شبكة الانترنت من أجل تسهيل عملية التبادل ووصولها إلى المنظمات الوطنية. وعينت الشبكة 9 منسقين للاشراف على إعداد الدراسة (وتشمل البلدان: اليمن والسودان ومصر ولبنان والمغرب والأردن وتونس وفلسطين والعراق). وطُلب إليهم نشر الدراسة

الاستطلاعية بين منظمات المجتمع المدني وتنسيق العملية، ومن ثمّ إعداد تقارير تساهم في : 1. تحديد أولويات المدافعة الوطنية لتحسين البيئة التمكينية،

2 . تقييم إحتياجات منظمات المجتمع المدني في المنطقة التي تجري فيها عملية فعالية التنمية.

ونتيجة لذلك، تم إعداد تقريرين حول اليمن والسودان. يحدد التقرير المنبثق عن اليمن إحتياجات بناء القدرات الرئيسة لمنظمات المجتمع المدني، أما التقرير الخاص بالسودان فهو كناية عن جمع للنتائج التي خلصت إليها 20 دراسة أستطلاعية. وبالنسبة لبقية الدول، واجه المنسقون عددا من التحديات التي حالت دون إعداد التقارير وتأجيلها. ففي مصر أدى التغير السياسي وعدم الاستقرار وإنتهاك حقوق منظمات المجتمع المدني إلى تقويض الفائدة من منظمة المجتمع المدني والمنسق المعني بإجراء الاستطلاع. وفي البلدان الأخرى، واجه المنسقون تحديات ترتبط بنقص المعرفة لإعداد تقاريرهم. لذا ومن أجل مواجهة تلك التحديات على نحو ملائم، وبعد المشاورات التي أجريت بالتنسيق مع الامانة العامة لشراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعاليّة التنمية، تتوخى الشبكة اجراء تغيير في عملها خلال السنة أو السنوات المقبلة. فعوضا عن الاستطلاعات الأساسية، لا بدّ من عقد لقاءات تشاورية إقليمية تتيح إكتشاف إحتمالات خطط العمل الانمائية الاقليمية وشبه الاقليمية.

إعلان اربيل متوفر على الرابط التالي :

http://www.annd.org/english/data/folders/134.pdf

إعلان إجتماع غزة متوفر على الرابط التالي :

http://www.annd.org/english/data/folders/129.pdf

المسارات الوطنية والاقليمية
المراجعة الدورية الشاملة

الدافع والأهداف

تقف بلدان عديدة في المنطقة اليوم عند مفترق طرق، وينصب الاهتمام والجهود في الغالب على سوريا والسودان ومصر وتونس. مع ذلك، إن التحديات السياسية والاجتماعية-الاقتصادية التي تواجهها البلدان الأخرى هائلة جدا في الوقت الراهن. ونذكر في هذا المقام الأردن واليمن ولبنان . في الواقع، يشهد الاردن تغيرات سياسة لكن الأمر الأهم أن البلد يطبق حرفيا السياسات الليبرالية الجديدة لصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي . لقد عمد هذا البلد الذي يُعد من أنجح تلاميذ صندوق النقد الدولي في تطبيق العديد من سياسات التحرر والحصول على قروض من مؤسسات مالية دولية: مثلا رفع الدعم في عام 2008 وقرض بقيمة 2 مليار دولار من صندوق النقد الدولي في أغسطس/آب 2012. إن لمثل هذه السياسات آثارا كبيرة على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في البلد و تحتاج عملية رصد وتقييم وافية. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى البلاد، سعى البنك الدولي إلى توفير الدعم للميزانية عبر منح القروض، ما أدى إلى تعميق المديونية في الأردن. كما يواجه لبنان أيضا خطرا مماثلا يلوح في الأفق جراء تمثله قروض البنك الدولي للمساعدة في إعانة اللاجئين السوريين، وفي هذه الحالة، إن الديون التي يرزح لبنان تحت وطأتها تشكل عبئًا ثقيلا بالفعل. من ناحية أخرى، شهدت اليمن في الاونة الأخيرة اضطرابات أمنية سياسية، وعلى مستوى الاندماج العالمي، أصبحت اليمن اليوم عضوًا في منظمة التجارة العالمية. بالنسبة لبلد من البلدان الأقل نموا لن يمر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من غير أن يكون له تداعيات على تمتع اليمنيين بكافة حقوقهم. إن كل التطورات التي سبق ذكرها تعطي أهمية إضافية للآليات من قبيل المراجعة الدورية الشاملة التي تجيز رصد حقوق الإنسان ومراجعتها. ولقد أُنشئت المراجعة الدورية الشاملة لأول مرة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة . وهي آلية تشاركية تسمح بمشاركة كافة أصحاب المصلحة المعنيين بالعملية (ومن

بينهم: المنظمات الحكومية الدولية والاقليمية، ومؤسسات حقوق الانسان الوطنية، وممثلو المجتمع المدني، والجمعيات الأهلية، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والمؤسسات الأكاديمية ومعاهد البحوث). انخرطت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في هذه العملية مذ كانت مجرد فكرة. إذ تدرك الشبكة أن القيمة المضافة لهذا الانخراط يتخطى التحضير الجماعي ووضع التقارير الوطنية لتعزيز التشبيك والتواصل بين الجهات الفاعلة لمختلفة. في الواقع، تساهم هذه المشاركة في تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في رصد أوضاع الحقوق وتقييمها، بالاضافة إلى تنظيم حملات مدافعة تتعلق برسم السياسات والمساءلة الحكومية.

انجازات الشبكة في هذا المجال خلال عام 2013

- تقديمان مشتركان خلال استعراض سجل حقوق الانسان في الأردن (مارس / آذار 2013) واليمن (يونيو/حزيران2013).
- إعداد تقرير تقييم منتصف المدة حول تنفيذ لبنان للتوصيات التي وافق عليها.
- مدافعة في جنيف لتنفيذ توصيات المراجعة الدورية الشاملة الخاصة بالبحرين ، وذلك بتنظيم حدث جانبي على هامش الدورة الـ24 لمجلس حقوق الإنسان.
- مشاركة فعالة خلال انعقاد جلسة الفريق العامل في جنيف بمناسبة المراجعة الدورية الشاملة الخاصة باسرائيل والجلسة الخاصة بالاردن.

على المستوى الوطني:

لما كانت دورة المراجعة الثانية الخاصة بلبنان حُددت في عام 2015، صادف عام 2013 منتصف المدة بالنسبة لعملية المراجعة الدورية الشاملة. لذلك ، أعدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في أعقاب الاجتماع التشاوري الذي عقد مع جماعات المجتمع المدني مسودة تقرير منتصف المدة حول تنفيذ التوصيات الموافق عليها في عام 2011. إختتم التقرير بمساهمات قدمتها مجموعات مختلفة، وركزت بصورة خاصة على خطة العمل الوطنية في مجال حقوق الانسان، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وحقوق المرأة وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (الأشخاص المعوقين) . وقد حظي التقرير النهائي بدعم 27 منظمة .

وفي الأردن واليمن، إلى جانب الموقعين على تقديمات المراجعة الدورية الشاملة نسقت الشبكة عملية إعداد التقرير.

عُقدت جلسة لأصحاب المصلحة المتعددين بمناسبة المراجعة الدورية الشاملة في اليمن بالتعاون مع مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان (HRITC) . ساهمت الجلسة في رفع مستوى الادراك في صفوف منظمات المجتمع المدني المختلفة حول عملية المراجعة الدورية الشاملة وإحضار مساهماتها في المسودة الأولية التي تعدها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بالاشتراك مع مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان. وتشمل هذه المساهمات ضمن غيرها : عملية الحوار الوطني ومشاركة المرأة في هذه العملية، وعمل اللجنة التقنية التي أُنشئت قبل مؤتمر الحوار الوطني، والعدالة الانتقالية، وقضية النازحين واللاجئين، والاعدام بغير محاكمة والاعتقال التعسفي والتحقيق في الأحداث التي وقعت في عام 2011. ساهمت الجهود المبذولة في التنسيق والتعاون لاعداد تقديم مشترك لتقرير المراجعة الدورية الشاملة الخاصة بالاردن إلى إنشاء تحالف جديد باسم « إنسان» . ويتكوّن هذا التحالف من إتحاد المرأة الاردنية، ومركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، ومركز دعم للتدريب والاستشارة، وبرنامج تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، ومركز العدل للمساعدة القانونية، ومرصد الانسان والبيئة، واتحاد النقابات العمالية المستقلة في الأردن، والمرصد العمالي الأردني. كما يضم هذا التحالف عددا من المحامين والصحافيين. يتخطى عمل التحالف إعداد التقرير، حيث أنه يضطلع ببذل جهود في مجال المدافعة على المستويين الوطني والدولي. على المستوى الوطني، إجتمع ممثلو التحالف إلى عدد كبير من السفراء في الاردن، وشاركوا في البث الاذاعي، كما عقدوا مؤتمرا صحافيا تناول التوصيات الواردة في التقرير وذلك لرفع مستوى الوعي في ما يتعلق بمخاوف المجتمع المدني إزاء أوضاع حقوق الانسان في الأردن.

على المستوى الدولي:

بمناسبة المراجعة الدورية الشاملة الخاصة بالأردن، كان تحالف إنسان حاضرا أيضا في جنيف للمشاركة في الجلسة التحضيرية للقيام بحملة مدافعة مع الفريق العامل. أيضا وفي يوم العرض، نظم التحالف بثا حيا لوقائع جلسة الفريق العامل ليتمكن طلاب الحقوق ووسائل الاعلام ونشطاء من منظمات المجتمع المدني من مشاهدته .

في موضوع البحرين، واصلت مجموعات المجتمع المدني حملات المدافعة التي تقوم بها لتلسيط الضوء على انتهاكات حقوق الانسان التي تُرتكب في البلاد. وقد كان وفد منظمات المجتمع المدنية البحرينية (ومعه ممثلون عن الشبكة) حاضرا في جنيف . نجح الوفد في إثارة مخاوفه واصدرت 47 دولة بيانا مشتركا ضمنته المخاوف التي تعتريها بشان الانتهاك المستمر لحقوق انسان في البلاد ومسألة التوصيات الصادرة عن البرلمان البحريني المتعلقة بمكافحة الارهاب. كما دُعيت الحكومة البحرينية إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الانسان وتعزيز التعاون مع مؤسسات حقوق الإنسان الدولية.

لمزيد من المعلومات :

http://www.annd.org/english/data/latest/file/149.pdf

للاطلاع على تقديم المراجعة الدورية الشاملة حول اليمن يُرجى زيارة الرابط التالي:

http://www.annd.org/english/data/latest/file/85.pdf

للاطلاع على تقديم المراجعة الدورية الشاملة حول الأردن يُرجى زيارة الرابط التالي:

http://www.annd.org/english/data/statement/file/31.pdf

سياسات الحماية الاجتماعية

الدافع والهدف

منذ مطلع عام 2011 وفي أعقاب الانتفاضات الشعبية التي اندلعت في المنطقة العربية، وسعت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنميو نطاق الاستراتيجية التي تعتمد على المدافعة ورصد السياسات لتشمل توفير بدائل للسياسات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. ولحظت لجنة برنامج الشبكة موضوع هام : الحماية الاجتماعية كحق تجاهله صانعو السياسات العامة لمدة طويلة. بالإضافة إلى ذلك ، لا بدّ من إدراج الحماية الاجتماعية في السياسات الوطنية بصورة سليمة لجعلها مستقلة عن العمليات المتقلبة مثل التعاون الإنمائي. لذا، وكما لاحظنا، ركز تقرير الراصد العربي الأول على الحق في التعليم والحق في العمل، وسيركز الاصدار الثاني على سياسات الحماية الاجتماعية في المنطقة. وهكذا سُيستخدم تقرير الراصد العربي كأداة لتوفير خيارات السياسات البديلة.

الانجازات في هذا المجال خلال عام 2013

الورقة الاقليمية: كانت أولى الجهود المبذولة لهذا التقرير إعداد ورقة الخلفية التي من شأنها المساعدة في تأطير التقارير الوطنية. بعد المشاورات التي عقدت مع لجنة الصياغة وأعضاء شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، عُين الدكتور عزام مجذوب الباحث البارز والناشط والخبير الإجتماعي في تونس لصياغة ورقة الخلفية . تعاون الدكتور مجذوب مع السيد محمد منذر بلغيث ، الخبير في سياسات العمالة الاجتماعية والهجرة .رأت الورقة أن الحماية الاجتماعية تلعب دورا اساسيا في تحقيق التماسك الاجتماعي والأمن وفي إعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. وبينت الورقة بوضوح المكانة المحورية التي تحتلها الحماية الاجتماعية في أجندة المنظمات الدولية ، لا سيما مع إطلاق « برنامج توفير العمل اللائق و «الأهداف الإنمائية للألفية » ، والأهم من ذلك في ظل توفير أرضية من الحماية الاجتماعية. تُمثل أرضية الحماية الاجتماعية خارطة الطريق في يومنا هذا باتجاه إنشاء سياسات حماية إجتماعية شاملة ومتكاملة . كما تشدد الورقة على ضرورة أن تركز طلبات منظمات المجتمع المدني على إدراج هذه المبادئ في إطار ما بعد عام 2015.

ورقة تحليلية: في موازاة ذلك، عُين الدكتور محمد سعيد السعدي ، وهو أستاذ جامعي وباحث إقتصادي بارز، ووزير الشؤون الاجتماعية والأسرة سابقا في المغرب، لصياغة الورقة التحليلية التي ستركز على مستقبل العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية : « السياسات التقشفية التي يتبناها صندوق النقد الدولي واثرها على الحماية الاجتماعية». تزود هذه الورقة المؤلفين الوطنيين بخلفية من المعلومات الأساسية ، وتتضمن مناقشة نقدية للدور الذي تلعبه المؤسسات المالية في المنطقة العربية ، مركزة على : 1) سياسة التقشف التي يقترحها صندوق النقد الدولي وإنعكاساتها على النمو الاقتصادي والحماية الاجتماعية ، 2) القضية الاشكالية التي يفرضها إلغاء الدعم. وتبرز الورقة التحوّل في دور صندوق النقد الدولي في الاقتصاد العالمي ، من «حارس للاستقرار المالي العالمي كعامل أساسي لتطوير التجارة العالمية ودعم

النمو الاقتصادي إلى"شرطي يحرض على ضمان إتساق إقتصادات العالم الثالث في السوق العالمية وإعادة هيكلتها وفقا لمتطلبات الاقتصاد الرأسمالي". ولفتت الورقة إلى أنه بالرغم من التطبيق الوفي لوصفات صندوق النقد الدولي في البلدان العربية، انخفض معدل النمو الاقتصادي في العديد من الدول العربية ـ كما ارتفع معدل البطالة وعكست الثورات الشعبية مستويات التفاوت والاستبعاد الاجتماعي.

عقد فريق التركيز إجتماعا في بيروت يومي 30 و 31 أوكتوبر / تشرين الأول لمناقشة الورقتين المشار إليهما اعلاه . ضم الاجتماع مؤلفين وطنيين من 13 دولة، (6 دول مغطاة من المشروع اضافة الى 7سيتم تغطيتها من ممولين آخرين) ولجنة صياغة تقرير الراصد العربي، فضلا عن أعضاء لجنة التنسيق في الشبكة العربية. وكان هذا الاجتماع خطوة أساسية باتجاه رسم الاطار السياساتي والمواضيعي للتقرير. كما أتاح الفرصة أمام التوصل لإجماع حول منهجية العمل، والجدول الزمني وشكل التقرير الذي سينشر في 2014.

السياسات الضريبية في المنطقة

الدافع والهدف

حققت بعض البلدان (مثل تونس ومصر) مستويات معينة من النمو الاقتصادي، واعتبرها صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الأخرى «نماذج جيدة» . هذا في حين لم يطرأ أي تحسن على مؤشرات أخرى مثل عدم المساواة والفقر والبطالة . يُبيّن هذا الأمر أن الرابط بين النمو الاقتصادي والتنمية ليس منتظما. ويرجع سبب هذا العيب إلى الخيارات الاجتماعية والاقتصادية غير الناجمة التي فشلت في تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية للمواطنين. تعّد مشاركة المواطنين في مختلف المستويات، ومنها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مدخلًا إلى تجسيد العدالة. وتكمن إحدى أهم الأدوات الفعالة لإعادة توزيع الثروة والتصدي للتفاوت والفقر في السياسة الضريبية. أدركت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية الدور الحاسم للنظام الضريبي في تحقيق التنمية والعدالة. وبناء على ذلك ، شاركت في عمليات الرصد والمدافعة من أجل سياسات ضريبية عادلة وفعّالة.

الانجازات في هذا المجال خلال عام 2013

عمدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في سياق توسيع عملها وتعميمه في مجال السياسات الضريبية ليشمل مساحة أوسع في المنطقة العربية إلى صياغة أول مسودتين لدراستين وطنيتين عن الأنظمة الضريبية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في بلدين عربيين : مصر وتونس ، وذلك بالتعاون مع المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية . تندرج هاتان الدراستان تحت مشروع " تطوير قدرات المجتمع المدني للدعوة إلى نظام ضريبي عادل وفعّال" ، تعد له الشبكة بالتعاون مع كريستيان ايد . علاوة على ذلك، يُتوقع أن ينتهي إعداد المسودتين ونشرهما في مطلع 2014. وعلى صعيد آخر، شاركت الشبكة في الاجتماع الأول لأصحاب المصلحة حول القدرة على البحث والمناصرة من أجل العدالة الضريبية (كرافت) لدعم بناء التحرك في مجال العمل على حقيق العدالة الضريبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، كما شاركت في دورة التأهيل العالمية الثانية لمشروع «كرافت» التي عقدت في يونيو/حزيران 2013 في القاهرة. وُضع مشروع "كرافت" بالتعاون بين أوكسفام نوفيب وشبكة العدالة الضريبية في افريقيا ونظمه المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القاهرة. خلال انعقاد هذا الحدث ، شاركت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في اجتماع منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا حيث ناقشت منظمات من المنطقة العربية أبرز التحديات الضريبية على المستويين الوطني والاقليمي، وخلص الاجتماع إلى إنشاء لجنة تتكون من 3 ممثلين (المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية- مصر ، والمرصد- فلسطين ، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية)، على أن تتولى اللجنة مهمة صياغة رؤية إقليمية وخطة عمل لشبكة النظام الضريبي المحتملة في منطقة الشرق الوسط وشمال افريقيا.

شاركت الشبكة في شهر ديسمبر\كانون الأول في إجتماع التحالف العالمي من اجل العدالة الضريبية (GATJ)في آسيا الذي عقد تحت عنوان " نحو تكوين شبكة آسيوية تُعنى بالعدالة الضريبية" ونظمته حركة اليوبيل الجنوبي في آسيا والمحيط الهادئ حول الديون والتنمية (JSAMDD) في 6 و 7 ديسمبر / كانون الأول في بالي – إندونيسيا. وزودّت منظمة كريستيان إيد هذا الاجتماع بالموارد. إتفق المجتمعون على إنشاء شبكة تُعنى بـ« العدالة المالية» وتغطي جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا و شرق آسيا وأستراليا ، مدركين في الوقت عينه رغبة منظمات المجتمع المدني في متابعة عملياتها الخاصة في بناء شبكة إقليمية تُعنى بالعدالة الضريبية وستتعاون بعد إنشائها تعاونا وثيقا مع التحالف العالمي من اجل العدالة الضريبية.

في الختام، وفي إطار مواصلة العمل الذي أُنجز في عام 2012 ، نشرت الشبكة ورقة تناولت الأنظمة الضريبية في أربعة بلدات عربية : «حالة الأنظمة الضريبية» ، الاصدار الخامس – « المغرب ، الأردن ، لبنان ، فلسطين" . ولقد تم إعداد الدراسات التي تتضمنها الورقة خلال عام 2012 ونشرت في مايو / أيار 2013.

بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية

أ. مشروع بناء الجسور

الدافع والهدف:

في أواخر عام 2012، باشرت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في مشروع «بناء الجسور» بالتعاون مع المجلس الوطني للمنظمات التطوعية (NCVO) والتحالف العالمي من اجل مشاركة المواطنين (CIVICUS). يهدف المشروع إلى تعزيز المشاركة الديمقراطية من خلال دعم التشبيك الوطني بين منظمات المجتمع المدني في كل دولة من الدول التي يشملها المشروع (ليبيا ، وتونس ، واليمن). سيوفر المشروع التدريب الأساسي لشبكات المجتمع المدني وسيحتل دور المركز في تبادل المعرفة حول الممارسات الفضلى ونماذج المشاركة المثلى. يستهدف المشروع منظمات المجتمع المدني الناشئة في البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية وذلك بغية تطوير القدرة المهنية ، وإدارة منظمات المجتمع المدني ، وهياكل التسجيل والحكم الرشيد في المنظمات ، لكنه سيشمل أيضا منظمات المجتمع المدني الحسنة النشأة وذلك لضمان تبادل الخبرة وتحقيق المزيد من التواصل والتشبيك على المستوى الواطني . يتألف المشروع من ثلاث مراحل : تحديد الاحتياجات، و التخطيط الاستراتيجي، وأخيرا التشبيك . على وجه العموم ، يهدف المشروع إلى بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في ليبيا وتونس ومصر.

الانجازات في هذا المجال خلال عام 2013

بدأت المرحلة الأولى من المشروع في اواخر عام 2012 وامتدت حتى الربع الأول من عام 2013. وتتضمن إعداد بحث يتناول أوضاع منظمات المجتمع المدني في الدول الثلاثة المعنية . بعد ذلك، وُزع البحث على 30 منظمة في هذه الدول الثلاثة. كما تم وضع تقارير مفصلة عن إحتياجات منظمات المجتمع المدني ونشرها. من ثمّ ، عُقدت إجتماعات تشاورية في هذه الدول ضمت متطوعين وهيئات محلية وجمعيات خيرية ، ومنظمات اهلية، ونشطاء إجتماعيين، وممثلين عن النقابات العمالية. وجرى خلال الاجتماع تقييم إحتياجات المجتمع المدني والتحديات التي يواجهها والفرص المتاحة. أبرزت النتائج الأولية العديد من الاختلافات الكبيرة بين منظمات المجتمع المدني في كل دولة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتاريخ عملها وعمره. مع ذلك، لا يزال هناك بعض أوجه التشابه مثل: البناء المؤسساتي والتخطيط الاستراتيجي والاستجابة للتغيرات الاقتصادية والسياسية في المنطقة، محدودية الخبرة في مجال سياسات الرصد والمدافعة، والصعوبات في التواصل والتشبيك.

على هذا الأساس، تهدف المرحلة الثانية إلى المساهمة في التصدي لهذه التحديات.

حيث نُظمت ثلاث دورات حول التخطيط الاستراتيجي الأولى في القاهرة من 28 إلى 30 سبتمبر /أيلول 2013، والثانية في تونس من 20 إلى 23 نوفمبر، والثالثة في ليبيا من 24 إلى 26 نوفبر/ تشرين الثاني. تعتزم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في إطار متابعتها للجهود التي تبذلها، تنظيم دورات تدريبية حول المدافعة في مجال رسم السياسات في الأشهر الأولى من عام 2014.

أخيرًا، سيصار إلى تنظيم اجتماع إقليمي لمناقشة فرص العمل المشترك والمشاريع الوطنية و/أو الاقليمية لخلق التواصل بين المتدربين.

لمزيد من المعلومات حول المشروع ، يُرجى زيارة الروابط التالية:

http://www.ncvo.org.uk/policy-and-research/international/building-bridges

http://www.civicus.org/become-a-civicus-member/meet-our-members/1687-chiara-butti-of-ncvo-speaks-with-civicus-about-the-building-bridges-project-in-north-africa

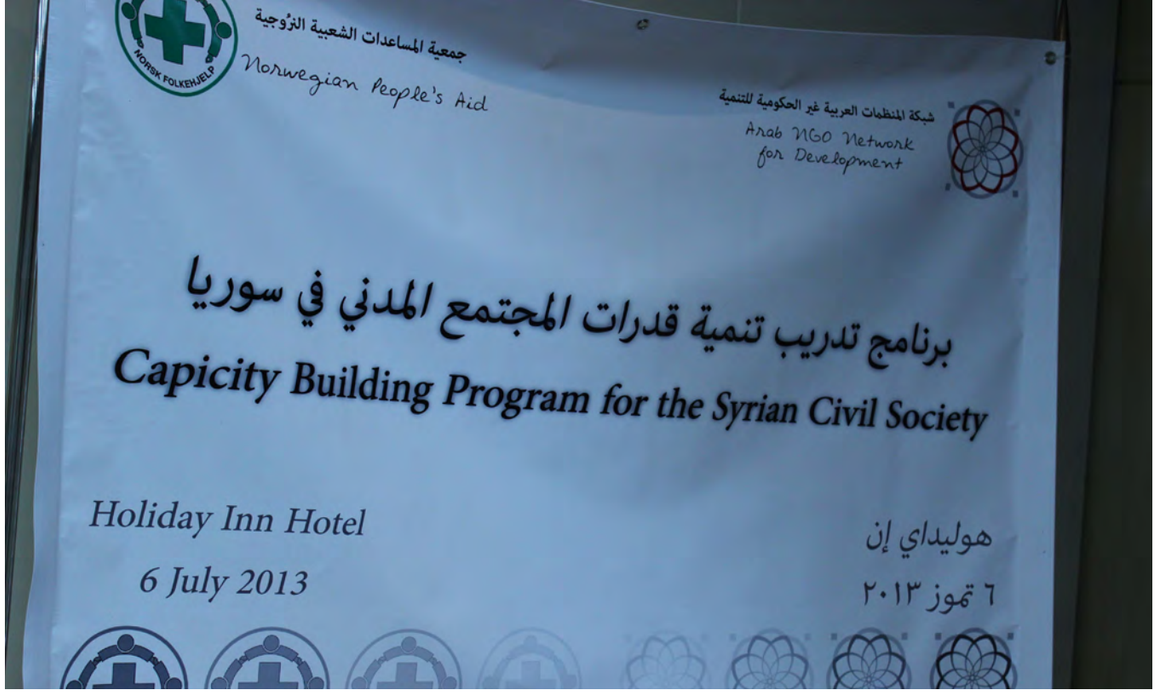

ب. بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في سوريا

الدافع والأهداف:

ترى شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أن المجتمع المدني السوري يُمكنه أن يمثل الجهة الفاعلة الرئيسة لتولي عمليات الاغاثة . كما يُمكنه أن يساهم بصورة فعّالة ، إذا ما توفر له الدعم والوسائل والأدوات اللازمة ، في إنهاء العنف وتعزيز الحوار الوطني الذي يؤدي إلى إيجاد حل سياسي للأزمة. وترى الشبكة أيضاً ان المجتمع المدني في سوريا يُمكنه أن يلعب دورا هاما في عملية المصالحة الوطنية فضلا عن بناء السلام المستدام قبل الأزمة وبعدها. لذا ، وفي إطار مواصلة بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في سوريا الذي بدأ في عام 2012 ، قامت الشبكة بالنشاطات التالية في عام 2103.

الانجازات في هذا المجال خلال عام 2013

في أعقاب ورشتي العمل اللتين نُظمتا في 2012 ، واصلت الشبكة عملها في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني السورية، فنظمت ثلاث ورش عمل إضافية في 2013. نُظمت الأولى من 29 يناير/ كانون الثاني إلى 2 فبراير/ شباط . وكانت تهدف إلى تحضير المنظمات السورية غير الحكومية للمشاركة الفعّالة مع الشبكة في عمليات رصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، لا سيما تقارير أصحاب المصلحة حول أوضاع حقوق الإنسان المرفوعة إلى مجلس حقوق الإنسان في إطار آلية المراجعة الدورية الشاملة ، وعملية الرصد والابلاغ حول السياسات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية ضمن تقرير الراصد العربي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. تجدر الإشارة إلى أن كلا العمليتين تفتقران إلى المشاركة الحقيقية من قبل المنظمات السورية ، ذلك أن إعداد تقرير المراجعة الدورية الشاملة السابق إقتصر على شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، ولم يتضمن تقرير الراصد العربي لعام 2012 أي تقرير من سوريا. لكن النتائج الملموسة ستظهر لاحقًا ، ذلك أن تقديم المراجعة الدورية الشاملة الثاني، وتقرير الراصد العربي الثاني مجدولان لعام 2014. بأي حال، لقد عُينت الشبكة بالفعل من بين الشركاء المحتملين ممن سيمنحون الادوات اللازمة للانخراط في تلك العملية .

كانت ورشة العمل الرابعة التي عقدت من 3 إلى 7 مايو / أيار نقطة انطلاق لسلسلة من الجلسات التي تمحورت حول بناء السلام وحل النزاعات. وشملت إحدى الجلسات الهامة لهذه الورشة مناقشة للآراء الأخرى ، الآراء المصنفة بأنها «موالية

للنظام» : اليساريون والقوميون ، إلخ ... ولا بدّ من تسليط الضوء هنا على أهمية هذا النقاش . بالنظر إلى حقيقة أن الغالبية العظمى من هولاء النشطاء تتكوّن من أكثر مناهضي النظام تشددا وأن بعضهم قد عانى شخصيا تحت نيره ، تُعد هذه المناقشة إنجازا بحد ذاتها.

تضمنت ورشة العمل الخامسة التي عقدت من 2 إلى 6 يوليو \تموز محاضرة حول بناء السلام ، وحل النزاعات والتفاوض، بالاضافة إلى آليات العدالة الانتقالية . كما نُظمت جلسات موازية مختلفة على هامش ورشة العمل حول الحوار السياسي في ما يتعلق بالوضع في سوريا والمنطقة العربية وبقية أنحاء العالم. كانت ورش العمل وسيلة لتبادل الخبرات بين نشطاء من تونس واليمن ومصر ولبنان.

أدت المساعي الرامية إلى بناء القدرات المذكورة آنفا إلى تحسين الأسس المؤسساتية للمنظمات المعنية . بعبارة ثانية ، شهدت معرفتها بالحقوق ، وإلمامها بآليات رصد السياسات التي تؤثر في حياتهم وقنوات هذه الآليات تحسنا ملحوظًا. يتجلى التوصل إلى إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المنظمات في واقع أنها أصبحت اليوم مسجلة رسميا في العديد من البلدان (لبنان ، وتركيا ، وهولندا ، إلخ ...)

أُختتمت سلسلة ورش العمل المكرسة لتطوير القدرات بحفل ختامي حضره السفير النروجي وممثلون عن منظمات المجتمع المدني اللبنانية والسورية.

تجدر الإشارة إلى أن المنظمات المستفيدة التي شاركت في ورش العمل كانت من بين شركاء شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية . وهكذا ستستمر شراكتها مع الشبكة في تنفيذ البرامج في المستقبل. كما إن عددا منهم يعمل على الانضمام إلى عضوية الشبكة ، في حين لا يزال آخرون يعملون مع الشبكة في مشاريع وأنشطة مشتركة. لقد عززت سلسلة المشاريع هذه فرص التواصل والتشبيك التي ستستغلها الشبكة لتعزيز شبكتها وإنتشارها في سوريا. نتيجة لهذه الاجتماعات ، تخطط الشبكة حاليا لتنظيم ورشتي عمل حول التخطيط الاستراتيجي . ستكون نتيجتهما وضع خطة إستراتيجية للتعاون بين منظمات المجتمع المدني المعنية وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. ستمتد هذه الخطة على فترة تتراوح بين السنتين وثلاث سنوات.

قائمة بمنشورات الشبكة

العنوان		المحتوى
حرية تكوين الجمعيات في البلدان العربية : دليل إرشادي	متوفر باللغة العربية بنسختيه المطبوعة والالكترونية	يرمي هذا الدليل إلى المساهمة في النقاشات الهامة وتبني استراتيجات حول حرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك صلتها بالحقوق الأخرى كحريات التجمع السلمي والرأي والتعبير. ويعد دليلا إرشاديا في مجال المدافعة وحشد التأييد. وهو ليس مراجعة شاملة لألوضاع الراهنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
حالة الأنظمة الضريبية ، الاصدار الخامس " المغرب ، الأردن ، لبنان ، فلسطين"	متوفر باللغة العربية بنسختيه المطبوعة والالكترونية	تأتي هذه الورقة كجزء من سلسلة اوراق تنشرها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية والتنمية بما ينسجم واستراتيجيتها في رصد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسات في المنطقة.
راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية	متوفر باللغتين العربية والانكليزية بنسختيه المطبوعة والالكترونية	أعدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هذا التقرير بالتعاون مع أعضائها في عشر دول عربية . ويُعد نتاجا للمقاربة الجديدة التي اعتمدتها في اٰقاب اندلاع الثورات والانتفاضات في المنطقة والتي غيّرت معالمها ، ويركز على الحق في العمل والحق في التعليم
مساءلة السياسات : دليل مرجعي لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	متوفر باللغة العربية بنسختيه المطبوعة والالكترونية	يهدف هذا الدليل إلى تسليط الضوء على دور منظمات المجتمع المدني وتعزيز الدول الذي يمكن أن تؤديه في الترويج للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها ورصدها.

التقرير المالي

المشروع: كل المشاريع

العملة: دولار أميركي

التاريخ: 31/12/2013

الايرادات	دولار أمريكي
رصيد مدور	**87182.79**
من الداعمين	
دياكونيا	139,919.00
المساعدات الشعبية النروجية - لبنان	109,247.00
المساعدات الشعبية النروجية - أوسلو	13,987.00
أوبن سوسايتي فونديشن (Open Society Foundation)	200,000.00
فورد فونديشن(Ford Foundation)	59,980.00
المعهد المتوسطي	49,417.00
منظمة ايبون الدولية	94,641.00
بنك واتش(Bank Watch)	51,291.00
المجلس الوطني للمنظمات التطوعية	13,268.00
كريستشن أيد (Christian Aid)	57,920.00
المركز الوطني للتعاون من أجل التنمية	19,180.00
سيفيكوس (CIVICUS)	10,790.00
المجلس العربي للعلوم الاجتماعية	8,815.00
مجموع مداخيل العام 2013	**828,455.00**
اشتراكات الاعضاء	**500.00**
مداخيل اخرى	**16,350.00**
مجموع المداخيل للعام 2013	**932,487.79**

المصاريف	دولار أمريكي
المصاريف الادارية	117,483.79
التشبيك	44,089.00
المعلوماتية والاتصال	48,780.00
برامج ونشاطات عام 2013	692,605.00
التضامن	2,550.00
مجموع المصاريف للعام 2013	**905,507.79**
الرصيد في 31/12/2013	**26,980.00**